

التعارض التكويني . فالتعارض والمفارقة الضدية يشيران إلى آثار الاختلاف . تلك هي صورة الاختلاف كنفى وكتعارض وكمفارقة . فداخل حيز المضمون الموسيقي الحديث يعتبر الاختلاف عنصراً أساسياً إذا أضيف إليه التعدد . فهو منطلق الحركة النغمية . إن الأحداث الموسيقية تشتبك مدة اشتغال الملفوظية النغمية مع بعضها في شكل علاقات متغيرة دون أن تستقر عند مركز محدد كما هو الشأن بالنسبة للموسيقى الكلاسيكية وذلك إذا نظرنا إليها باعتبارها صيرورة إنتاج . ومن هنا فإن المضمون يصبح إقراراً بالاختلاف وباللامركزية إنه يشير إلى الاختلاف وهو يمتد مولداً ذاته باستمرار . إن الاختلاف يلطف من حدة التنافس القائم بين العناصر المترامنة . كما أنه يحكم مبدأ تعاقبها وتكوينها المضموني . فالمضمون ديناميّة أو لا يكون : إنه لا يمتلك جملة من المعطيات الماقبلية تسبق تكوّنه . لأنه تجربة وتجريب . ولأنه كَوْنٌ آخِذٌ في الاتساع دون أن يكون في الأمر سوابق تحدّد وجهة تحركه . فظاهرة المضمون النغمي تنشأ في قلب الاختلاف وفي صلبه فتحدّد دلالاته . فالذلالة تنمو على نحو متعدّد الاتجاهات عند مفترق طرق الايجاءات والمعاني الحاقّة بشكل متقطع . إنها أوجه الاختلاف من حيث هي ارتفاع ، امتداد ، حدة ، نبر ، ومواضع ، لينبجس فيها الصّوت والصّخب ، ومن حيث هي ، أيضاً ، علاقات أفقيّة وعموديّة ، ومن حيث هي ، كذلك ، ومرة أخرى ، مقادير من المواد تحكم حركيّة المضمون الموسيقي . ويمكن لنا أن نقول مقتفين آثار الفيلسوف دولوز : « إن تعابير مثل اختلاف في الارتفاع ، وفي النبر ، وفي المدة ، ليست إلاّ تكرارات » . لأنّ النبر والارتفاع والمدة ما هي إلاّ أوجه عديدة لظاهرة الاختلاف . وهي أوجه ، لا يكتسب فيها الواحد منها ميزته الخاصّة إلاّ بفضل الآخر الذي يختلف عنه . إنّ جميع العمليات التي تنتج المضمون النغمي تنبني على الاختلاف الذي ينطلق ممتداً كفضاء ، مكاني - زمني . فالاختلاف إذ يولّد ذاته فذلك على شكل سلسلة من نُظُمٍ مختلفةٍ ينبي من خلالها . إنّ العلاقات في مظهرها الاختلافي والتوزيعات في مظهرها التكراري تتسم بالخصوصيّة ، سواء برزت على مستوى المضمون الظاهري أو على مستوى المضمون المتخيّل .